بعد استرداد سندات مساندة متوافقة مع متطلبات الشريحة الثانية لرأسمال البنك بقيمة 125 مليون دينار

«الوطني» يصدر بنجاح سندات بـ 150 مليون دينار وسعر أخرى 300 مليون دولار

- إصدار أكبر سندات محلية يتم تسويقها لمستثمري أدوات الدخل الثابت بنظام الطرح الخاص
- الاكتتاب على الإصدار بالدينار وصل بفترة قياسية إلى 228,3 مليون دينار بمعدل تغطية 1,52 مرة
- عائد السندات الدولارية المتوافقة مع متطلبات الشريحة الثانية لرأسمال بين الأدنى خليجياً وعالمياً
- إقبال لافت من مستثمري أدوات الدخل الثابت في الكويت فاق أكثر من 200 مستثمر
- طلبات الاكتتاب على السندات المقومة بالدولار تتخطى 1,1 مليار دولار والتغطية بأكثر من 3,6 مرات
- السندات الجديدة تبرهن على المكانة المرموقة التي يتمتع بها «الوطني» في الأسواق العالمية

أعلن بنك الكويت الوطني عن نجاحه في إصدار سندات مساندة متوافقة مع متطلبات الشريحة الثانية لرأسمال البنك (Tier 2) بقيمة 150 مليون دينار، وذلك بهدف تنويع قاعدة التمويل وتعزيز معدلات كفاية رأس المال للشريحة الثانية وفقا لمتطلبات بازل 3 وتعليمات بنك الكويت المركزي.

وجاء هذا الإصدار بعد نجاح البنك في استرداد سندات دين مساندة بقيمة 125 مليون دينار والمدرجة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال والسابق إصدارها في 18 نوفمبر 2015.

ووصل إجمالي طلبات الاكتتاب على الإصدار الجديد الذي حصل على تصنيف Baa1 من قبل وكالة موديز العالمية نحو 228,3 مليون دينار وبمعدل تغطية بلغ 1,52 مرة وذلك خلال فترة قياسية.

وحظي الإصدار بإقبال واهتمام كبيرين من قبل قاعدة متنوعة من مستثمري أدوات الدخل الثابت في الكويت تخطت أكثر من 200 مستثمر من الأفراد والمؤسسات، ومع وجود آلية تسمح للمستثمرين في السندات المستردة بإعادة الاستثمار في الإصدار الجديد ما نتج عنه تحويل 39,68٪ من قيمة السندات المستردة الى السندات الجديدة، وهو ما يعكس الثقة الكبيرة التي يتمتع بها البنك باعتباره مصرفا رائدا في الكويت.

ويشكل هذا الإصدار أكبر سندات محلية يتم تسويقها لمستثمري أدوات الدخل الثابت بنظام الطرح الخاص.

وقد تم طرح هذه السندات التي تستحق بعد 10 سنوات، وغير قابلة للاسترداد خلال الخمس سنوات الأولى على شريحتين الأولى ذات فائدة ثابتة والثانية بفائدة متغيرة. وستكون السندات ذات الفائدة الثابتة بسعر فائدة يبلغ 4,75٪ سنويا للخمس سنوات الأولى، على أن تبلغ 3,25٪ فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي للفترة اللاحقة.

أما سندات الفائدة المتغيرة، فيبلغ سعر فائدتها 3,00٪ سنويا فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي بحد أقصى 1٪ فوق فائدة السندات ذات الفائدة الثابتة على أن تحتسب بشكل نصف سنوي، كما سيتم توزيع الفائدة للشريحتين بنحو نصف سنويا.

وكان بنك الكويت الوطني قد عين كلا من شركة الوطني للاستثمار، بنك الخليج، المركز المالي الكويتي، شركة كامكو للاستثمار (كامكو إنفست) كمديري إصدار مشتركين لتسويق هذه السندات.

ومن جهة أخرى، سعر بنك الكويت الوطني بنجاح سندات مساندة مقومة بالدولار الأميركي وبقيمة 300 مليون دولار ستدخل ضمن الشريحة الثانية لرأس المال (Tier 2) تستحق بعد 10 سنوات وغير قابلة للاسترداد خلال الخمس سنوات الأولى.

ويعد هذا الإصدار هو الأول من نوعه في الكويت لسندات مقومة بالدولار، ومتوافقة مع متطلبات بازل 3 وتدرج من ضمن الشريحة الثانية لرأس المال ومصنفة بدرجة استثمار Baa1 من قبل وكالة موديز.

وشهد الاكتتاب إقبالا لافتا من قبل أكثر من 80 من مستثمري أدوات الدخل الثابت والمؤسسات المالية حول العالم، حيث تخطت طلبات الاكتتاب 1,1 مليار دولار وهو ما يعادل تغطية الإصدار بأكثر 3,6 مرات.

وقد حقق الإصدار إقبالا كبيرا من قبل مستثمري المملكة المتحدة الذين استحوذوا على نسبة 42٪ من تغطية الإصدار ونحو27٪ من آسيا و14٪ من مستثمري الشرق الأوسط و12٪ لمستثمري أوروبا ومن الولايات المتحدة الأميركية (حسابات غير مقيمة) بنحو 5٪.

واستحوذ مديرو الأصول على 82٪ من طلبات الاكتتاب يليهم البنوك بنسبة 10٪ ثم شركات التأمين والخدمات المصرفية الخاصة بنحو 5٪ و3٪ على التوالي.

ومنح الطلب القوي من المستثمرين البنك أفضلية كبيرة في تسعير السندات لتكون الأدنى بين البنوك الخليجية والسادسة عالميا من حيث أقل العائدات في فئة الشريحة الثانية لرأس المال التي تستحق بعد 10 سنوات وغير قابلة للاسترداد خلال الخمس سنوات الأولى مع بلوغها 2,5٪ وتشكل 210,8 نقطة أساس فوق عائدات سندات الخزانة الأميركية ذات آجال 5 سنوات، فيما ستوزع الفائدة بشكل نصف سنوي وتحمل السندات تاريخ إعادة تسعير في 24 نوفمبر 2024.

وكان البنك قد قام بتعيين كل من شركة الوطني للاستثمار وسيتي جروب جلوبل ماركتز ليمتد كمنسقين عالميين ومديري للإصدار.

ويهدف الإصدارين إلى تعزيز معدلات كفاية رأسمال البنك بما يتماشى مع نهجه التاريخي المتحفظ والحصيف تجاه إدارة رأس المال، هذا في الوقت الذي يعكس فيه الطلب القوي على السندات في كلا الإصدارين المكانة الائتمانية القوية للبنك محليا وعالميا، وذلك على الرغم من هذه الأوقات الصعبة.

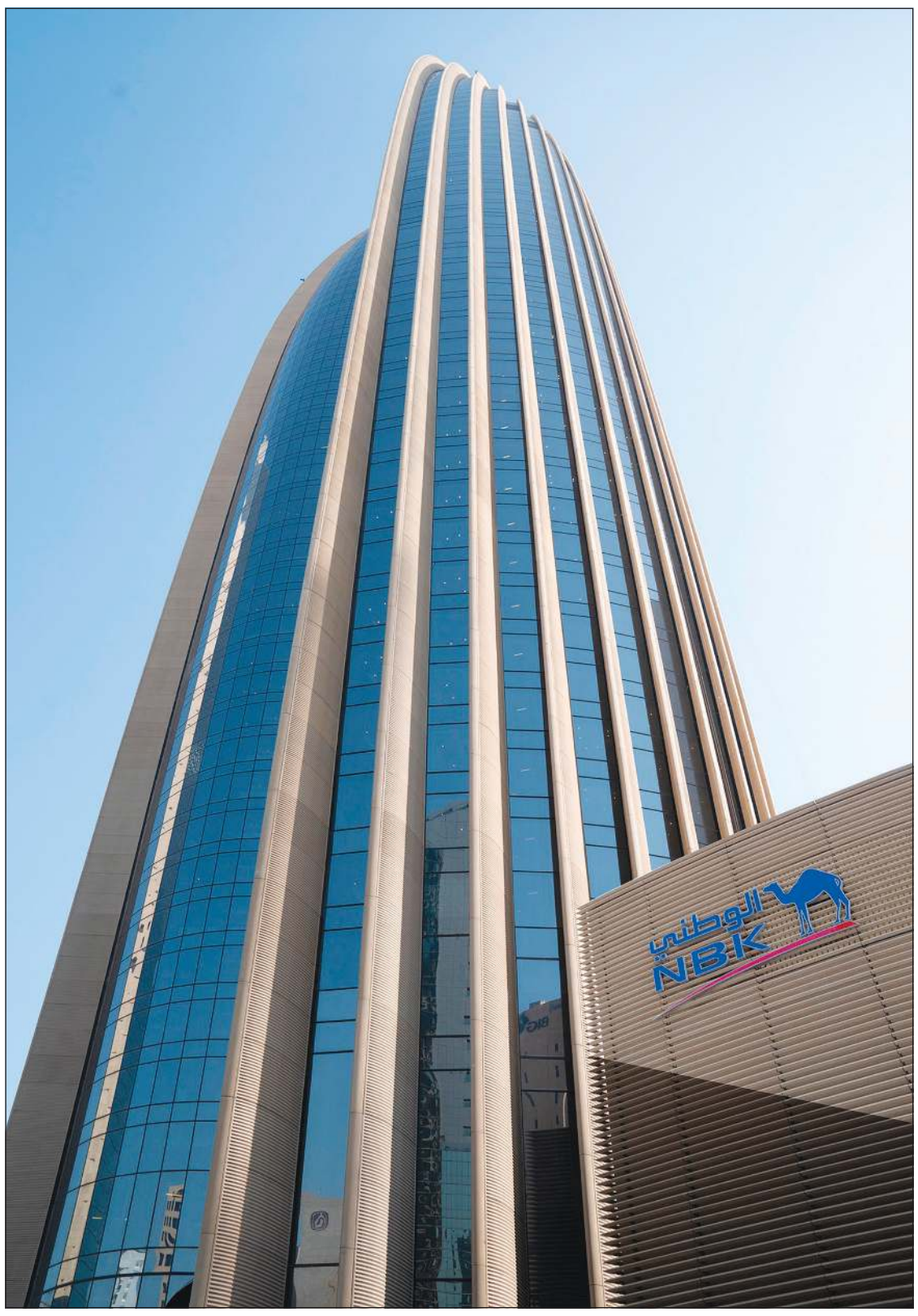

بقيمة 685 مليار دولار.. ونمو حركة الركاب في المنطقة 4,3٪ سنوياً

«بوينغ»: 2945 طائرة جديدة سيحتاج إليها الشرق الأوسط خلال 20 عاماً

توقعت شركة بوينغ طلب 2945 طائرة جديدة في الشرق الأوسط بقيمة 685 مليار دولار على مدى العقدين المقبلين مع تعافي القطاع من انتشار جائحة كورونا في المنطقة على المديين المتوسط والطويل.

وقالت الشركة في بيان صحافي أمس انها تتوقع على مدار الأعوام الـ 20 المقبلة أن يزداد نمو حركة الركاب في الشرق الأوسط بمتوسط 4,3٪ سنويا وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 4٪ نمو سنويا.

وفي هذا الصدد، قال نائب رئيس التسويق التجاري لدى بوينغ دارن هولست: «استفادت العديد من شركات الطيران في الشرق الأوسط في العقود الماضية من موقعها الجغرافي لتربط الاقتصادات الآسيوية سريعة النمو والأسواق الأكثر نضجا في أوروبا. وعلى مفترق الطرق التاريخي الذي يربط بين أوروبا وأفريقيا وآسيا، ستظل منطقة الشرق الأوسط وشركات الطيران التابعة لها مركزا مهماً لتدفق الركاب والبضائع على مدار الـ 20 عاما المقبلة».

وتوقع أن يصل الأسطول التجاري في الشرق الأوسط إلى 3500 طائرة بحلول عام 2039، أي أكثر من ضعف عدد الطائرات الحالية البالغ عددها 1510، وذلك لتلبية احتياجات الاستبدال والنمو.

وعلى الصعيد العالمي، توقع أن تظل محركات القطاع الرئيسية مرنة خلال فترة التوقعات البالغة 20 عاما، وأن يعود الأسطول التجاري إلى النمو وزيادة الطلب لأكثر من 43 ألف طائرة جديدة.

دارن هولست

وأضاف هولست: «صحيح أن قطاع الطيران شهد صدمات دورية في الطلب منذ بداية عصر الطائرات، لكنه تعافى من هذا التراجع في كل مرة لأن الطيران يلعب دورا أساسيا في الاقتصاد العالمي. وسيؤدي الاضطراب الحالي في السوق إلى تشكيل استراتيجيات أسطول شركات الطيران لفترة طويلة في المستقبل، حيث تركز شركات الطيران على بناء أساطيل متعددة الاستخدامات توفر المرونة في المستقبل، وتعزز القدرة مع تقليل المخاطر وتحسين الكفاءة والاستدامة».

ومن ضمن النقاط البارزة الإضافية في توقعات بوينغ للسوق التجاري 2020 في الشرق الأوسط:

- تتوقع بوينغ في سوق الطائرات ذات البدن الواسع طلب 1280 طائرة ركاب جديدة بحلول 2039. وسيتأثر الطلب على تلك الطائرات بسبب التحديثات التي تشهدها أسواق رحلات المسافات الطويلة، والتي تعد مرحلة طبيعية بعد التحديات التي يواجهها السفر الجوي وخصوصا تأثير انتشار الوباء على الطيران العالمي، حيث تشير توقعات بوينغ للسوق التجاري انتعاش السوق والعودة لأداء ما قبل انتشار الوباء على المدى المتوسط والطويل. كما سيشهد سوق الطائرات الجديدة ذات البدن الواسع في الشرق الأوسط تزايدا في الطلب على الاستبدال.
- على المدى القريب، من المتوقع أن تتعافى الأسواق المحلية وأسواق السفر لمسافات قريبة حول العالم من آثار انتشار الوباء، حيث زاد الطلب على الطائرات ذات الممر الواحد في الشرق الأوسط بأكثر من الضعف خلال السنوات الخمس الماضية لوجهات خارج المنطقة. وتشير التوقعات إلى زيادة الطلب على أسطول الطائرات ذات الممر الواحد بمقدار 3 أضعاف بحلول 2039 لخدمة هذه الفئة المتنامية من السوق.
- منذ عام 2000، زادت شركات النقل الجوي في الشرق الأوسط حصتها من حركة الشحن الجوي العالمية من 4٪ في عام 1999 إلى 13٪، حيث عملت تلك الشركات على تنمية أساطيل طائراتها ذات البدن الواسع الخاصة بالركاب والشحن بسرعة كبيرة. وتمثل طائرات الشحن مجالا متناميا من الفرص لشركات الطيران في الشرق الأوسط، فمن المتوقع أن يتضاعف الأسطول تقريبا من 80 في عام 2019 إلى 150 بحلول عام 2039.
- على مدى 20 عاما تتوقع بوينغ فرصة نمو الخدمات التجارية في الشرق الأوسط بقيمة 725 مليار دولار، بما في ذلك متطلبات سلسلة التوريد والصيانة والإصلاحات والتجديد التي تركز على تقنيات الطائرات الجديدة وحلول البرمجة لتقليل تكاليف التشغيل وتحسين الكفاءة.
- توقع مؤشر بوينغ للطيارين والتقنيين لعام 2020 أن تحتاج المنطقة إلى 223 ألف موظف جديد بحلول 2039، بما فيهم 58 ألف طيار و59 ألف موظف تقني و106 آلاف من أفراد طاقم الطائرة.

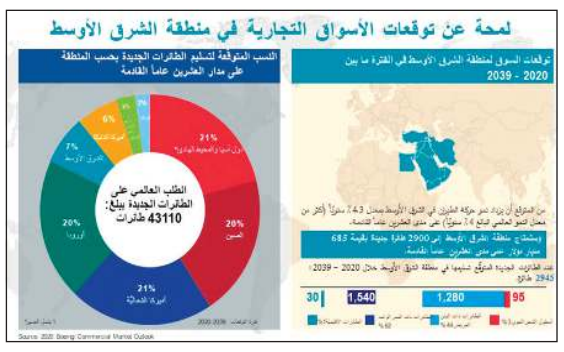

«أوابك»: 1,5 تريليون دولار حجم الاستثمارات العالمية في القطاع

75 مليار دولار استثمارات الشرق الأوسط بالطاقة في 2020.. بتراجع 54,7٪

محمد عواضة

قالت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» ان جائحة فيروس كورونا أدت إلى حدوث تغيرات حادة سواء على صعيد الاقتصاد العالمي أو على صعيد أسواق الطاقة، حيث تشير التوقعات إلى أن الركود الاقتصادي العالمي واسع النطاق سوف يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6٪ عام 2020، كما يتوقع أن تخلف هذه الأزمة تأثيرات عميقة على صناعة الطاقة.

وأضافت «أوابك» في دراسة متخصصة حول الانعكاسات الأولية لجائحة «كورونا» على قطاع الطاقة تلقت «الأنباء» نسخة منها أن الدول التي خضعت إلى الحظر الصحي الشامل ستعاني من انخفاض 25٪ في الطلب على الطاقة في نهاية 2020، بينما سينخفض الطلب في الدول التي خضعت إلى الحظر الصحي الجزئي بنسبة 18٪.

وأوضحت الدراسة ان الاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة شهدت تراجعا مستمرا حتى قبل نشوء جائحة كورونا إذ انخفضت هذه الاستثمارات بمعدل 2,2٪ سنويا خلال الفترة (2015ـ2019) وانخفض حجم هذه الاستثمارات من 2063 مليار دولار (مقاسة بأسعار 2019) في 2015 إلى 1891 مليار دولار في 2019. وجاءت الجائحة لتفاقم الوضع حيث سيصل حجم هذه الاستثمارات 1,52 تريليون دولار مع نهاية 2020.

وحصل الانخفاض الأكبر في الاستثمارات في مجال إمدادات الطاقة التي تراجعت بمعدل 2,6٪ سنويا خلال الفترة (2015ـ2019) حيث تقلصت من 1793 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 1611 مليار دولار في عام 2019.

وتوقعت الدراسة أن يحصل المزيد من التراجع في الاستثمارات في مجال إمدادات الطاقة حتى نهاية 2020، حيث سيتقلص حجم هذه الاستثمارات ليصل إلى 1273 مليار دولار، وبذلك سيصل حجم الاستثمارات في إمدادات الطاقة في نهاية 2020 إلى 71٪ من مستوى عام 2015.

ووفقا للدراسة، سجلت دول الشرق الأوسط أعلى معدلات التراجع في الاستثمارات في قطاع الطاقة في العالم خلال الفترة (2015ـ2019) حيث هبطت هذه الاستثمارات بمعدل 8,2٪ سنويا إذ تقلصت من 137 مليار دولار في 2015 إلى 98 مليار دولار في 2019، ويتوقع أن تتراجع هذه الاستثمارات في نهاية 2020 لتبلغ 75 مليار دولار، أي بنسبة 54,7٪ من الاستثمارات المسجلة في 2015.

وأشارت الى ان حجم الانخفاض في استثمارات الطاقة في هذه المنطقة شكل 23,1٪ من إجمالي التراجع في الاستثمارات العالمية في هذا المجال، وعليه فقد تراجعت حصة منطقة الشرق الأوسط في الاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة من 6,7٪ في عام 2015 إلى 5,2٪ في عام 2019.

وتشكل الاستثمارات في النفط الجزء الأكبر من استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط حيث بلغت حصتها 64,7٪ في 2015 ثم تراجعت لتصل إلى 61,1٪ في 2019 إذ انخفضت بمعدل 9,5٪ سنويا لتتراجع من 89 مليار دولار في عام 2015 إلى 60 مليار دولار في 2019. ويتوقع أن تنخفض في نهاية 2020 لتبلغ 44 مليار دولار، أي 49,2٪ من حجم الاستثمارات التي كانت عليها في 2015. وستشكل الاستثمارات في النفط في هذه المنطقة 13,4٪ من الاستثمارات العالمية في هذا المجال في نهاية 2020 بالمقارنة مع 16,1٪ في 2015.

وأوضحت ان الاستثمارات في نشاط استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي تكتسب أهمية خاصة نظرا لكونها إحدى أهم محددات الإمدادات المستقبلية من النفط والغاز الطبيعي، ولما لها من صلة مباشرة بأمن الطاقة على المستوى العالمي.

وشكلت الاستثمارات في هذه الأنشطة 25,5٪ من إجمالي استثمارات الطاقة العالمية في عام 2019 بالمقارنة مع 30,3٪ في عام 2015، ويتوقع أن تنخفض هذه الحصة لتبلغ 21,2٪ في نهاية 2020. ومن المتوقع أن تهبط هذه الاستثمارات بصورة كبيرة في نهاية 2020 إذ ستتقلص بمقدار 161 مليار دولار لتبلغ 322 مليار دولار، أي ما يربو قليلا عن نصف (51,5٪) هذه الاستثمارات في عام 2015.